

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

وَرَبِّ الْاِیْمَانِ خُذْ اِنَّا نَزَّلْنَا قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكَ تَفْهَمُ

اسْكُتِ الْمَعْتَدِ

عَلَى

اَنْصِتِ الْمَقْتَدِ

اِسْمُ مُحَمَّدٍ وَرَبِّ الْاِیْمَانِ خُذْ اِنَّا نَزَّلْنَا قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكَ تَفْهَمُ

مَقْصِدُهَا فَاعْلَمْ بِكَ كَذِبُ
وَرَبِّ الْاِیْمَانِ خُذْ اِنَّا نَزَّلْنَا قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكَ تَفْهَمُ

انما هو الذي لا يدرك
 الاثر بالانسان بل هو من
 الذي لا يدرك
 انما هو الذي لا يدرك
 الاثر بالانسان بل هو من
 الذي لا يدرك
 انما هو الذي لا يدرك
 الاثر بالانسان بل هو من
 الذي لا يدرك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الغني عن كل شيء الذي لا يذل ولا يذل
 في هذا الجاهل الذي لا يذل ولا يذل
 في هذا الجاهل الذي لا يذل ولا يذل
 في هذا الجاهل الذي لا يذل ولا يذل
 في هذا الجاهل الذي لا يذل ولا يذل
 في هذا الجاهل الذي لا يذل ولا يذل
 في هذا الجاهل الذي لا يذل ولا يذل
 في هذا الجاهل الذي لا يذل ولا يذل

<p> انما هو الذي لا يدرك الاثر بالانسان بل هو من الذي لا يدرك </p>	<p> انما هو الذي لا يدرك الاثر بالانسان بل هو من الذي لا يدرك </p>
--	--

فليس في المقصود بقية من يدعيه وهو يسمي ونعم العبود اما المقدم
 من يومن بالله وتعالى شأنه وسمع انظر الى جلاله وسطوره انه يتنوع آياته ويتنوع بمراتب

فما يجده يوافق رضاه يأتي به وما يخالفه ياباه والآثمون يستعدون كانوا أسبين من الدامى
لا ينكرون هذه القضية بل يخصمون لها الرقاب يتطاولون لها النوى فقصية ان الواجب على
الناس الاتياري بامر والانتباه بنبيه والنجى الى رضاه وانفر من سخطه مما اتفق عليه يقول الله
الناس بالقبول لكن لما لم يكن التفصيل جزئياته مما تهمل على الانظار وجلوة على النواظر على خفية
لا بصار ومخفية عن البصائر فاحتاجوا في فحص مراد الى ذرائع ووسائل وفي نفس لبايا
ماخ وجبال فمن الناس من يعرف عن الرسل وجلالهم ويلوذ في ذيلهم في حقن من
ان وفيه في تحصيل الرضا ان بعروة داهم ونهم من انكر واستكبر فعارض به اهم وباراهم
فاد لهم ولاداهم محرم توفيق الاستعداد واداهم في سلق سيرة ادهم كجاعة بتفلسفة الذين
يلجوا برتبة انقياد نبي ولم يتعدوا اهداك الشرح الى سبيل مرضى اما الذين تلوا لسان سفا
بالتحقيق وحسوا بايدي التوفيق كاسات الحق تعمصوا بقصص القبول وتقلدوا امر الرسول
يرامته اخرجت للناس تلمعون بالعرف وتنون عن النكر واولا عين اجالتهم انظر
يق الحق لا بد لهم من قضية مسلمة معنى كل ما جاز به الرسول حق لا يتوسع النكار لانه عليه السلام
به في تلقى الامور من الحق غلط وشين ولا يجوز حول تبليغه الاحكام ومن ثم قال قياس
بما على ان هذا ما جاز به النبي عليه السلام وكل ما جاز به النبي عليه السلام فهو من الله تعالى
من الله تعالى نعم ان الناس في اخذ الحق وتلقى الصدق على مراتب فالرسل الكرام
مسلومة و اسلام في تلك القضايا بمحو من تخشع الفكر فهم على مناظر الشهود وبراى
مستشود واما من دونهم فيحمل ان يتهدى الابدالات ومن تخلف وجرى على رايه فقد
الته واما الملائكة وبنينا به المستكون بفصل خطابه ففهمان الاول المدركون لصحبة
امعون بكلامه كصحة الذين نزلوا جهنم في حياية ذماره وهداية رسمه واثاره ومن نزل

من زلتهم بغير ائمة وقوة الفهم وجودة الراي وهم نقلة الوسائط كانهم صاحبوا الرسول الكريم
 وشاهدوا النبي المحصوم ولما كثرت الوقائع والحوادث في زمنهم اتفق على ان يتنبس كل امة
 تعيرها وايماناً ولو ينجوا قد ضل المبعوث وتوعدت المسالك وكانت هذه الثانية من الاول في
 جودة الراي واصابة الذهن في على محل فلا جرم جمعت اسائل عليهم من كل باب وبهم
 الصحابة اقوى الناس عصمة من الارياب والرائل وآوفاهم من الخطا والغلل بحيث لا يمكن
 ان يحصى خطاهم الا من يخطو خطاهم ويصلو عليهم ويرى سراهم واما من سواهم فلا يصل
 الى سرفقواهم الا بالائتم ودهاهم ولذا ترى الناس ياتونهم من كل فج عميق ويردوهم من
 كل مرعى سحيق ومن دونهم اذا عرف مقداره لا يرضونه وانسان ينكرهم وياخذ فحاشته
 فان فعل فهو كمن يرض عضك اس ينال بجره رايه طبيباً ما اذا قاوا في الثانية فهو
 الذين لم يتيسر لهم ان يبلغوا مبلغ الاولى فنسبوا سعاتهم وغاية جهدهم في تحصيل مرصات
 الله تعالى والاستئناس بنسبته رسول الله ان قيسوا بالذين هم اقوى الائمة امتنا من الخطا و
 بجودة الراي اشغفهم لخطا ان كانهم يسيرون كل سؤل وسفون لكل ما دول ولما كانوا مختلفين
 في اجوبة المسائل ولا يفتضون من صدق احدتها وكذب الاخرى فعلى المستجدي بهم
 ان يختار ما رآه احدهم ويخبر به فانه كالمواسط لكل ياخذ من مسائل و احكام ويقول
 هذا ما راى مؤبلى ومجتهدى وكل ما راى مؤبلى ومجتهدى فهو يوافق مرصات الله فالكبرى
 الكلية لما سلم في مسالة لا بد من تسليمها في كل باب فمنا كمثل متحر في الصحراء لا بد ان يتحرى
 بسمت وجهه على غيره فمادام الترجيع باق لا بد له ان يجعلها سمت القبلة فنبته الفقه اتفاقاً
 الى الاولى كنسبة الاولى الى صاحب الشرع الا ان هناك الكبرى بقينية و ههنا ظنية فكنه
 لما كان نهاية مسالة الثانية وغاية جهدهم والناس لم يوروا بما عدلوا قهراً وبالمسألة

قلنا جزم تعيين لهم ان يتبينوا بما اقتبسوا من انوار المجتهدين وتيقنوا انما هم فندسهم للناس مخرج وسيل
 وسيلناهم واشارتهم فحريت لهم ودليل فمن يعيل برأيه واعرض عنهم بعينه وخيلانه فقد احمى في ادبائه
 واهواه بضالته هواء **اما المقصود** فهو انه لا يقرأ الموتى خلف الامام لاني بالبحرية ولا
 في السرية ولا محجة على ذلك الآية الكريمة **وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا** فان
 المطلوب امر ان الاستماع والانصات فيعمل بكل منهما والاول يخص بالبحرية والثاني لافجري
 على الطائفة فوجب السكوت عند القراءة مطلقا كذا في فتح القدير والكنز وان قد بذلوا سعيهم في
 فهم بناء الاحتجاج والى نذكر ما عرض لهم ثم نطلبه بما يكون مسكنا لكل من خاصهم وحاج ونطلب
 ان هذا عذب فوات وهذا عاج فغفل انهم تفرقوا في وجه الاحتراض شيئا فذهب من ثبت
 نزول الآية في الخلفية ونسب من اختار ورودها في كلامهم في اصوله مع ان سعيهم لا يكاد يجمع
 الى طائل فان اجرة عموم اللفظ لا خصوص للمعنى وهذا على سبيل التزل والافق اتفاق العلماء
 ومن يعتد به منهم على ان الآية وردت في اصوله كما نقله للبيهقي ويؤيدك ما وردت بلا جواب
 قال علي بن طلحة عن ابن عباس قوله واذا قرئ القرآن يعني في اصوله المفروضة رواه
 عماد بن كثير في تفسيره واتحج عبد بن حميد والبيهقي في القراءة عن ابي العباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى باصحابه فقرأوا اوصحابه فنزلت هذه الآية فسكت القوم
 وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الحديث المنثور ثم اعترضوا على وجه الاستدلال ان الآية
 تعارض قوله تعالى **فَاقْرَأُوا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ** واذا تعارضتا فما نصلح الآية
 للاحتجاج على الانصات **واجيب عنه** بان آية القراءة بعده ما نخص منه
 البعض وهو المدرك في الركوع اجماعا حكمه فيما عدا المقتضى قلت الجواب قد ارضى
 به محققا كنفية كابن الهمام ومن يحد وحده ويرد عليه اما اول فلان آية القراءة

لا نسلم انها مختصة في حق المدرك في الركوع فان مكملها وجوب القراءة في الصلوة مطلقا
 لا في كل ركعة منها والمدرك انما فات منه القراءة في الركعة التي ادرك ركوعها لا في سائر
 الركعات فاذا اتى بالقراءة فيما بقي من الركعات فقد تيمم بركعة فارقوا ما خص منه وانما نيا
 فلانه ان سلم تخصيص آية القراءة بالمدرك في الركوع تكون الآية ظنية لما ثبت في الاصول
 ان العام لمخصص منه لبعض تصير ظنيا وعلى هذا التقدير اى كوننا ظنية لا يفرض القراءة
 على الامام والفداء ايضا فان الثابت بالظن لا يتجاوز الوجوب ولا يثبت منه الغرضية
 قطع ان كسفية قد مكملها بغرضية القراءة على الامام والفداء لانه الآية **فَالصَّوَابُ**
 ان يقال ان حكم الآية وجوب القراءة في كل صلوة وقد تحققت في صلوة التي قيمت
 مع الامام من الامام فقرة الامام قراءة للمقتدى معنى ان القراءة فرض على المقتدى ولكن
 طريقة الاداء ان يوديه الامام شبهة على ذلك الحديث الصحيح من صلى خلف الامام فقرأه الامام
 القراءة ومن اقوى شبهات المنكرين ان الانصات ترك الجهر والعربى تسمى تارك الجهر
 مستتارا وان كان يقرأ في نفسه اذا لم يسمع احد قراءته فيجوز للمقتدى ان يقرأ سرورا وهذا هو
 الواضح في البسيط على ما نقله الامام الرازي في تفسيره وتصدى الامام للجواب عنه نقلا
 عن غير الاستماع غير فالاستماع عبارة عن كونه بحيث يحيط بذلك الكلام المسموع على
 وجه الكمال كما قال تعالى لموسى عليه السلام **وَاَنَا اخذتك فامسكهم لما يحيى** واذا
 لم يظهر ان الاشتغال بالقراءة مما يمنع من الاستماع علمنا ان الامر بالاستماع عليه
 انتهى عن القراءة مطلقا وقد نقل ذلك الجواب بعض العلماء فانرضى به مع ادخل نظر
 فان لمضمحل ان يقول ان اردت انه لا معنى للاستماع الا هذا فهو في جمل منع كونه
 انتهى عن اللفظ في صريح ما جمعت كذا اى صغيت وفي اصرار الاستماع كوش داشتن

وصلته باللام قوله تعالى فاستمعوا له وان اردت ان الاستماع يستعمل في ذلك المعنى
ايضا كما يستعمل في مطلق السمع فلا يفي المقصود فان انحصار معنى ارادة في ذلك المعنى وادعى
يدل على ارادة ذلك المعنى فاحتج في الجواب ما نقول ان الاشك في ان الانصات
حقيقة في اسكوت اي ترك القراءة مطلقا قال ابو هريرة الانصات هو اسكوت وكذا
اكثر كتب اللغة المتداولة وقال عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود بن شعراء الكهانة
ان كنت لا ترين في هذا قسما مني عن ابي ابل في فاشن يكون في اذناه من صوتك يستمعنا انما
وكفاك شأنا على ذلك قول ابن مسعود انصت فان اصله شغلا سيكتفيك ذاك الامام
رواه محمد بن الموطأ بن جبر واذ انقرر ان الانصات حقيقة في اسكوت فلا يخلو من ان يكون
حقيقة في ترك الجهر ايضا او مجازا فيه ان سلمنا ان العرب تسمى تارك الجهر منصتا على قول
الواحدى وان كنا نستحي طلب السند على ذلك الاستعمال من كلام العرب العربا فعلى الاشك
وهو الظاهر عندي فان كتب اللغة ليس في احد منها فيما علمنا ان الانصات هو ترك الجهر
فان ثبت في بعض استعمال العرب كونها بمعنى ترك الجهر فلعلمنا من باب المجاز كانهم تركوا ترك
الجهر منزلة المنصت وطلقوا عليه اسم المنصت مجازا او يوده ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة
والمجاز والمشتراك يحل على الحقيقة والمجاز فان الاشتراك خلاف الاصل كما تقرر في الامور
واذا كان الانصات مجازا في ترك الجهر والمجاز لا يصار اليه الا بدليل يمنع ارادة المعنى الحقيقي
فلا بد من دليل يدل على ارادة ذلك المعنى وان معناه الحقيقي لا يمكن اخذه في الآية دافى
لخصم قامة الدليل على ذلك وعلى الاول اي كون الانصات حقيقة في ترك الجهر ايضا فاما
ان يكون كلامي مرادا في الآية وهو باطل لما ثبت ان المشترك للعموم له واما ان يكون
مرادا احد المعنيين الحقيقيين فان كان اسكوت مرادا فذلك مذهبهم وان قصد ترك الجهر

فاما ان يراد به سناه الامم الشامل لسكوت والقرارة لخر او يراد بالقرارة شرا بخصوص وسط
 التقديرين يلزم انما ذقرا الامام مثلاً قد نصف القرآن او ثلثه بحجب او يجوز للمقتدى ان يقرأ
 شيئاً من القرآن سراً من غير الحجة مادام الامام قارياً وذلك مما لم يقل به احد بل لا يتفوق به
 فاذن قد ثبت ان لا محيص من ارادة السكوت في الآية فاحمدته على ذلك **واورد** عليك
 ايضا ان الآية تدل على الاستماع والسكوت فمخصص بالجهر فلا يمكن الاستماع الا في حال الجهر
 فلا يتم الاستدلال فان المقصود اثبات وجوب السكوت في كلا الحالتين اى الجهر والسر
قال القاضي بن عبد البر في ذكر الاستدلال على نهي الملك وحجته قوله تعالى
 واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وفيه معنى دون غيره ومعلوم انه في صلوة الجهر لان
 السر لا يسمع فدل على انه اراد بالجهر خاصة كذا في الزرقاني على الموطأ ونظن انك كنتك
 الجواب عن اليراد بما ذكرناه سابقاً تحت الاستدلال بالآية من قبل الخفية فتذكره وخص
 بعض العلماء على الجواب فقال وفيه نظر وهو ان الامر باستماع القرآن والسكوت ليس امر
 تعبدي لا يغير مغل كما هو ظاهر بل هو حكم معلل باجماع القاسمين والمعتلين كوجوب السكوت عند
 الخطبة والقرارة خارجا لصلوة ونحو ذلك ولا يظهر له علته ولو بعد التامل الاكون القرآن منزلاً
 طهراً والتامل وجوباً يحصل به دون الاستماع والانصات ومن المعلوم ان هذا خاص بالجهر
 التي يقرأ فيها الامام خبر افيادهم المقتدين التبر فحجب عليهم الانصات وما في السرية فلا يقرأ
 الامام الا سرا بحيث لا يسمع بانها المقتدين فلا يمكن ان يحصل التبر لهم فيها وان كانوا
 فلا يظهر لوجوب السكوت عليهم فيها وجوب معتد به والقول بان وجوب السكوت في السرية امر
 تعبدي غير معقول مطالب بالدليل المعقول على ان كثير من اصحابنا وغيرهم اخذوا بجموع
 الآية المذكورة وعدم اختصاصها بالمواد المأثورة حتى فرغوا عليه كون سماع القرآن مطلقاً وفاق

في
 جهر
 سر
 بان
 س
 ان
 جهر
 سر
 الامم
 ان
 سكوت
 سر

اصوله فرض من اوكفاية فلو كان المأمور به فيها الامرين الاستماع والسكوت الاول في الجهر
 والثاني في السمر لازم ان يقال بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عنه خارج اصوله سر كفاية
 او ميثا وهو خلاف الاجماع بلانزع انتهى بعبارة قلت خالف النص انه يجب الاستماع والامتناع
 عند القراءة واما انه حكم محلل وليس تشبيه فان ثبت وهذا بعض كفتى كونه ظاهر او خفي لم يملك
 ولو سلمنا فلم يتم دليل على ان العلة ليست الا كون القرآن منزلا لا تبرز ولم لا يجوز ان يكون
 العلة التاديب مع كلام الله تعالى عند التلاوة سر او جهر او خفي كجهر زيادة الاستماع فلهذا
 والتفكر وعدم ظهوره على سوى التدرج عند هذا البعض لا يستلزم ظهوره مع ما سألتم ان
 العلة التي فيها هذا البعض لا يجري فيمن اقتدى في الجهرية ولا يكمل الاستماع مثلاً بعد من
 الامام فصل برفع حكم الانصات عن مثل ذلك المتقدي وما ادعى باليصح هذا البعض في
 قوله عليه السلام واذ قرأوا فاستمعوا فان حكم الانصات فيه عام لا يختص بالجهر وما هو جازي
 هذا الحديث فهو جازي في تلك الآية ثم قال في علو انه يلزم ان يقال بوجوب سكوت
 من يقرأ القرآن عنه خارج اصوله سر الا يكفي لنقص فان كذب التالي لم يبين بسببه
 واما قوله خلاف الاجماع بلانزع فظاهر من بيان الاجماع ومجرد الاستبعاد وعدم رتبة الصحيح
 انفقاً بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عنه خارج اصوله سر لا يعني لبيان الانباع
 ولو ثبت فلهذا لرفع الحجج واورده ايضا وقد قرره بعض العلماء بان الآية لا تدل على
 على وجوب الانصات حال قراءة الامام لاستماعه لا على السكوت ^{التي هي بمعنى السكوت} بلانزع يجوز ان
 الامام بين القراءة والتكبير او بين الفاتحة والسورة او بين القراءة والركوع كسنة فقهاء
 المأموم في سكنت الامام في الجهرية الفاتحة ونحوها من القراءة ليكون عالماً بالقرآن
 وانتهى جميعاً كما قالت به جماعة من الامة نعم لو دللت الآية على وجوب الانصات بكيفية

. ثم عدم جواز القراءة خلف الإمام مطلقاً انتهى بعبارة قلت وكان
 في وجه الإيراد أن الآية لا تدل إلا على وجوب الانصات حال قراءة الإمام لا على
 السكوت مطلقاً إلى آخر ما قرره ولكن لما اشترى في قلبه أن الانصات ليس للاستماع
 ولذا يجوز القراءة للموتم في الصلوة السرية فإن السرية لا يمكن فيها استماع حتى يجب الانصات
 ويثبت القراءة زاد به العبارة أي لاستماعه في الإيراد وأنت تعلم أن هذا هو
 منه فإن الآية فيها أمران الاستماع والانصات فالاول تخص الجهرية والثاني لا كما قد جنى
 فيها مني ثم أجاب عن البعض عن الإيرادنا قلنا نحن الإمام بأن سكوت الإمام أو
 أن نقول أنه من الواجبات وليس من الواجبات والاول باطل بالاجماع والثاني
 يقتضي أن يجوز له أن لا يسكت فثبت أنه لا يسكت لقراءة المأموم يلزم أن يحصل قراءة
 المأموم مع قراءة الإمام وذلك يقتضي أن لا يسكت وترك السكوت عند قراءة الإمام
 وذلك على خلاف النص وأيضا فهذا السكوت ليس له حد محدود ومقدار مخصوص و
 السكوت مختلف بالتفصل والنحو فربما لا يمكن المأموم من إتمام الفاتحة في مقدار سكوت الإمام
 وحسب تلامذهم المحدثين ثم قال بعيد ذلك والإيراد أن الاولان واردان
 على الشافعية وغيرهم قلت لا شك في أنه من أراد أن الفاتحة يمكن أدائها بطريق
 الوجوب في سكتات الإمام فقد غلط وأما من رام أن دليل الخفية لا يوافق دعواه
 فأنهم أوجبوا السكوت على الموتم مطلقاً والثابت من دليلهم أن السكوت يجب للموتم
 حال القراءة والسكوت ليس فيها قراءة حتى يجب الانصات له فوجب الإمام لا يصلح فيها
 والجواب القاطع لعروق الشبهة أن الثابت من الأحاديث سكتان فإن
 أراد الموراد أنه يجوز للإمام أن يسكت في غير تلك السكتين الثابتين من الحديث فأنسخ

الجواز من ادعى الجواز فعليه الاثبات وان اراد ان الامام سكت كما ورد به الحديث
 ويقرأ فيها المقصد في فتوال السكتة الاولى اى بعد التكبير لان منع القراءة فيها فان شاء
 الموتم قرأ فيها وعاد الافتتاح كما هو معمول عند الائمة او يقرأ الفاتحة بقدر ما يسهل في الانصاف
 يجب على المقصد من زمان شروع القراءة لا قبلها واما السكتة الثانية فهي بيته لم تفت
 طولها بل قالوا انها كانت للتأمين قال الطيبي الاخذ ان السكتة الاولى للنشأ
 والثانية للتأمين كما في شرح المشكوة الثاني . قال في حجة الله الباقية حديث الله
 رواه صاحب السنن ليس يصح في الاسكاته الذي يفعلها الامام لقراءه المأمون فان
 الظاهر انما كانت للتلفظ بأمين عند من يقرأ او سكتة لطيفة تميز آمين الفاتحة وآمين
 السلام يشبهه غير القرآن بالقرآن عند من يجهر بها او سكتة لطيفة ليرد الى القارى نفسه انتهى بقدر
 الحاجة فالقراءة للموتم في مثل تلك السكتة ان جازنا فلا ضير فيه ثم نقول هذا كله على
 طريقة المحذنين والافالسكتة الثانية كروية عننا قال القارى في شرح المشكوة والسكتة
 الثانية عند الشفعي وحده كلسكتة الاولى وكروية عند بني حنيفة واما تلك انتهى بمفظة
 واما السكات الواقعة عند مقاطع الآية او انقطاع النفس فهي ليست من السكتة في شيء
 ولا يقطع القراءة وهذا لا يخفى على من عرف تقوية الحركة واسكون فان الحركة تقع في أثناء
 ايضا سكات وهي لا يقع الحركة اصل تلك نيب قال بعض العلماء حين انصف في
 وجهه ان الآية لا تدل على عدم جواز القراءة في استراحة ^{الاولى على} ولا يخفى عليك
 انه تفرغ على باطل فتذكر ما قدمناه وما شيدت سباني الاستدلال وكشفت الغلط
 عن حقيقة الحال حان بنا ان توجه الى الاحاديث الواردة في هذا الباب ونختم ^{بخط} الحق
 الباطل بفصل الخطاب ولكنك ان ظننتك حديث مخالف لما القينا عليك فلا ^{تخط}

فان الامم من وتعيم الكتاب على الاتحاد امرين مع ان الاما ديث متعارضة وضعف
فيما يغلفنا عارضة قال المختالف ان الآية المتحج بها تخالف كثيرا من الاما ديث
اصححة الدالة على لزوم قراءة النافذة للمقدي فيجب ان نحيل الآية بغير النافذة فمنها ما
المرفوع الذي رواه جميع من الائمة بطرق جيدة فافخر به البخاري من طريق سفيان
ابن عيينة عن الزهري عن محمود بن الرزح عن عبادة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب واخرجه مسلم بنده او متنا وبأجملة
فهو حديث صحيح لا يرتاب في ثبوته ومنها حديث ابى هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
لم يقرأ فيها باسم القرآن فمضى خراج خراج اخرجه مالك عن ابي هريرة عن عبد الرحمن بن
يعقوب انه سمع ابا اساب ولى بشام بن زهرة يقول سمعت ابا هريرة يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة واحدة واخرجه انس
قال خبرنا قتيبة عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن الى آخر السند واخرجه
مسلم في صحيحه قال حدثنا يحيى بن ابراهيم بن خلفي قال انا سفيان بن عيينة عن العلاء
ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
مسلة لم يقرأ فيها باسم القرآن فمضى خراج ثلاثا فان قلت سفيان بن عيينة
الخط قبل موته بسنتين نحو في التقريب لعلواوى وعلاء بن عبد الرحمن يحكم فيه قلت
اما الجواب عن الاول فهو ان مصابح الصحيح روي عنه قبل اختلاطه قل في تدريس الركعة
ويطلب على الظن ان سائر شيوخ الائمة استه سموا منه قبل ذلك العلاء بن عبد الرحمن
موفق محتج به وقد سبط الشك في بعض العلماء فاجاد ونحن لا نطول البيان بذكره ورواه
ابوداؤد في سننه قال حدثنا ابي ثور عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن انه سمع ابا اساب

يحيى بن النضر عليه وقال الحميدي عن ابن عيينة حدثنا موسى بن أبي مائنة
 وكان من قال الحق بن منصور عن ابن معين ثقة وقال محمد بن حميد عن جرير
 كنت اذا سمعت موسى ذكرت الله تعالى لرويته انتهى وعبد الله بن شداد من كبار الثقات
 وثقاتهم كذا في المعنى وقال الكافض في تهذيب التهذيب روى عن ابيه وعمر وعلي وطلحة
 ومعاذ والعباس وابن سماعة انتهى ثم ذكر سبعة ذكرك قال المعلى والخطيب هون كبار الثقات
 وثقاتهم وقال ابو زرعة والنسائي ثقة انتهى بقدر الحاجة واحد يث رواه ابن ابي شيبة
 في مصنفه قال حدثنا مالك بن اسمعيل عن الحسن بن صالح عن ابي الزبير عن بابر رفته قال
 ملي بن عثمان المارديني في ابوجهل النقي بعد ذكر الاسناد والمذكور وهذا صحيح وكذا رواه
 ابو نعيم عن الحسن بن صالح عن ابي الزبير ولم يذكر كجعفي كذا في اطراف المزي وتوفي ابو الزبير
 سنة ثمان وعشرين ومائة ذكره الترمذي وعمر بن علي والحسن بن صالح ولد سنة مائة و
 توفي سنة سبع وستين ومائة وسامع من ابي الزبير مكن ومنه سبب بجهور ان امكن لقاءه
 شخص وردى عنه فرواية محمولة على الاتصال فحيل على ان الحسن سمع من ابي الزبير مرة
 بلا واسطة ومرة اخرى بواسطة جعفي وليس انتهى ما في ابوجهل النقي قلت واما البحث
 عن الرواة فمالك بن اسمعيل له من ابوغسان الكوفي سبط سواد بن ابي سليمان ثقة
 متفق صحيح الكتاب ما يذكره في الترمذي وقال في تهذيب التهذيب عن ابن معين
 قال هو اجد كتابا من ابي نعيم وقال يعقوب بن شيبة ثقة صحيح الكتاب وكان من
 العابدين وقال مرة كان ثقة متقنا وقال ابو داود وكان صحيح الكتاب جليلا اخذ
 وقال النسائي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن شاذان في الثقات قال
 عثمان بن ابي شيبة ابوغسان صدوق ثبت متقن امام من الائمة انتهى قلت

فاذن لا يقيح فيه ما قال الذهبي في الميزان على ما نقله في التهذيب فقال ذكره
 ابن عدي واعترف بصحة وعدالة لكن ساق قول الثوري كان حسينا يعني بن
 ابن صالح على عبادته وسواد مذهب انتهى فان هذا القدر من الحجج وان سلم فلا يقيح في
 الاحتجاج به وحسن بن صالح ثقة نقيه مابدرمي بالتشيع من السابقة كذا في التقریب قال
 في التهذيب قال ابن سعد كان ناسكا عابدا فقيها حجة صحيح الحديث كثير وكان مشيئا
 قال الذهبي ثقة مابدرمي وقال ابو غسان مالك بن اسمعيل النهدي عجب لا قوام
 قد مواسفان الثوري على الحسن انتهى واما ابو الزبير فهو محمد بن مسلم الاسدي المكي قال
 صدوق وقال ابن معين ثقة وقال احمد لاباس به وقال ابو عمر وثقة حافظ متقن
 روى عنه مالك والسفيانان والليث وابن جرير وجماعة من الائمة وثابت في
 قول شعبه فيه كذا في الزرقاني على الموتى وقال الساجي صدوق حجة في الاحكام قد
 روى عنه اهل النقل وقبلوه وحجة ابيه قال ولفني عن يحيى بن معين انه قال تحلف
 شعبة بالزبير المكي من الركن والمقام انك سمعت هذه الاحاديث من بابر فقال والله
 اني ممسك من بابر يقول ما لا شك اني تهذيب التهذيب قلت وهو من رجال مسلم
 قال المنذري في مقدمته لمسلم فاذا كان الحديث رعاية كلفتم ثقات غير ان فيه ابا الزبير
 المكي او سهل بن ابى صالح او السكاك بن عبد الرحمن او حماد بن مسلمة قالوا فيه هذا حديث
 صحيح على شرط مسلم انتهى بقدر الحاجة ووجه المعارضة بين الاحاديث المتقدمة المنجزة
 بقرارة الفاتحة على الموتى وبين هذا الحديث اى حديث الكفاية ان حديث الكفاية يدل
 على عدم وجوب قرارة الفاتحة لمقتضى هذا الحديث المتقدمة تدل على عدم صحة بطلان
 لكل من لم يقرأ بفاتحة الكتاب حتى المقتضى فيتمارضان قال بعض العلماء والاحاديث

الموجبة لقراءة الفاتحة كغيرها لا تدل على كون ذلك مأموراً فليكن ان تخصص بغير الفاتحة
 كما ذهب اليه جابر بن عبد الله مع اسكان حملها على ما لا يثبت اللزوم انتهى وهذا
 القول مفضل الى المحجب فان لفظة من عام صريح به اهل الاصول والعام يتناول
 بالقطع لما هو تحته فقول: هذا البعض منها لا يدل على كون ذلك مأموراً مني على عدم
 فهمه حقيقة لهم وان اراد انه لا يدل تصريحاً بينا على وجوب الفاتحة للمقتدى فلذلك
 حديث جابر ونحوه لا يدل على اجزاء لقراءة الامام الفاتحة للمقتدى بالتصريح البين
 فتخصيص حديث عبادة بغير المقتدى ليس باصح من تخصيص حديث جابر بغير الفاتحة
 واما قوله مع اسكان حملها على ما لا يثبت اللزوم فانه من سكان بعيد كيف الظاهر
 الحديث ان اصله لا تصح بغير الفاتحة وظاهر ان ما لا تصح اصله لا يفيده لازم في اصله
 البته وهما حديث الانصات رواه جمع من الائمة فاخرجه ابو داود في مسنده
 من طريق ابي خالد عن بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به الحديث وزاد فيه فانما
 قرأ فانتصوا قال ابو داود ورواه الزيادة واذا قرأ فانتصوا ليست بحفظة الواهم
 عندنا من ابي خالد وخرجه النسائي قال خبرنا ابا جابر وبن عازا الترمذي ثبت
 ابو خالد الى آخره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا
 كبر فكبروا واذا قرأ فانتصوا واخرج ايضا قال اخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك
 محمد بن سعد الانصاري قال حدثني محمد بن عجلان بذلك السند والتمس فان قلت
 هذه الزيادة هي واذا قرأ فانتصوا لا يصح الاحتجاج به قال لنودي في شرح صحيح مسلم
 اعلم ان هذه الزيادة ما اختلف الحنفية في صحته فردى بسبق في اسنن الكبرى عن ابي

ان هذه اللفظة ليست بحفوفة وكذلك رواه عن يحيى بن معين وابي حاتم الرازي و
 الدارقطني والحاافظ النيسابوري شيخ الحاكم ابي عبد الله قال السبقي قال ابو علي الحافظ
 هذه اللفظة غير محفوظة قد خالف سليمان التيمي فيها جميع اصحاب قتادة انتهى وقال السبقي
 في السنن الكبرى وكذلك رواه ابو خالد الاحمر عن ابن عجلان وهو وهم من ابن عجلان
 قلت الكلام في ورطى امرين الاول ان الزيادة وهم من ابي خالد او تحليط من
 ابن عجلان وثاني ان سليمان التيمي خالف فيها جميع اصحاب قتادة فالجواب
 عن الاول ان ابا خالد ثقة حجة قال في الجوهري النقي و ابو خالد ثقة اخرج للجماعة وقال
 اسحق بن ابراهيم سالت وكيعا عنه فقال و ابو خالد من يسال عنه وقال ابو هشام
 الرفاعي ثنا ابو خالد الاحمر الثقة الامين انتهى وقال في تهذيب التهذيب قال ابن الجبلي
 مريم عن ابن معين ثقة وكذلك قال علي بن المديني وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال المعلى ثقة ثبت انتهى وقد ثبت ان زياد ثقة
 مقبولة قال النووي زيادات الثقة مقبولة مطلقا عند الجماعة من اهل الحديث
 والفقهاء والاصول انتهى وقال في الجوهري النقي وبهذا يظهر ان الوهم ليس من
 ابي خالد كما زعم ابو داود وقد ذكر المنذري في مختصر كلامه بانه ولو ورد عليه نحو
 ما قلنا انتهى وكذلك محمد بن عجلان المديني حجة قال في التهذيب قال ابو زرعة
 ابن عجلان من الثقات وقال ابو حاتم والنسائي ثقة وقال المعلى مرسى ثقة
 وقال الساجي هو من اهل الصدوق وقال ابن عسيرة كان ثقة عانا وقال له ورث
 عن ابن معين ثقة انتهى وقال في الجوهري النقي ابن عجلان وثقة المعلى وفي الكمال
 لعبد الغني ثقة كثير الحديث وذكره الدارقطني ان اخرج له مسلم اخرج له في صحيحه فنهى الكمال

ثقة وقد تابعه عليها خارجة بن مصعب ويحيى بن العلاء كما ذكره السبقي انتهى **والجواب**
من الثاني ان سليمان التيمي ما خالف جميع اصحاب قتادة قال في الجوهر النقي وقد
تابعه على روايته سعيد بن ابى عروبة وعمر بن مامر فزاده من قتادة كذلك خمسة
السبقي من حديث سالم بن نوح عنهما فبطل قول ابى على خالف اصحاب قتادة فلم يست
وان سلم سليمان التيمي ثقة حجة والزيادة منه مقبولة قال في الجوهر النقي والتيمي طليل
المقدار قال شعبه ما رايته اصدق منه ثم نقول الحديث صحيح مسلم صاحب الصحيح حيث
قال هو صحيح عنده وصحة ابن حزم ايضا واهم بن حنبل الامام ايضا قال في الجوهر النقي
فلنا وابن حزم صحيح حديث ابن مجلان وذكر ابو عمر في التمهيد بسند عن ابن حنبل انه
صحيح احدثين يعني حديث ابى موسى وحديث ابى هريرة هذا انتهى وايضا صاحب
قال في البناتية وصح ابن عزيمة حديث ابن مجلان المذكور فيه تلك الزيادة انتهى
واما وجه المعارضة بين الاحاديث الموجبة لقراءة الفاتحة خلف الامام وبين هذا
الحديث فلان الظاهر من حديث الانصات ان المتقدم ممنوع عن القراءة مطلقا
حين قراءة الامام والظاهر من الاحاديث المتقدمة ان المتقدم يجب عليه قراءة
الفاتحة وهل هذا الا التعارض السمين قال بعض العلماء وبعد التيسار التي الذي
ينظر بالنظر الدقيق وبقية اصحاب التحقيق هو ان الاحاديث التي استدل بها اصحابنا ليس
فيها حديث يدل على النهي عن قراءة الفاتحة خلف الامام خصوصاً حتى يبارض الاحاديث
الواردة في قرارها خلف الامام خصوصاً فمدفع ذلك بالجمع او الترجيح او التساقط
او النسخ بل هي مقنونة الى انواع ثلثة فمنها ما يدل على وجوب الانصات عند القراءة
كالحديث الاول وهو ان كان بغير لفظه وعموم يدل على الانصات مطلقاً لكن

النظر الدقيق يحكم بانزاع من القراءة مع قراءة الامام في الجهرية بحيث يخل بالاستماع والسمع ولا يدل على وجوبه في الجهرية انما السكوت ولا على وجوبه في السر وكذا الآية القرآنية وكذلك الحديث الثاني والثالث والرابع والثبات وجوب السكوت مطلقاً من هذه الاحاديث وكذا من الآية وان قال به جميع من اصحابنا عند التنازع لكنه لا يحسم من تخلف قسيف انتهى وقال هذا القائل بعد ذكر الوجه الخامس من الجواب للتحقيق وفيه ان ليس هناك حديث ينص على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى يعارض به حديث قرأتها خصوصاً بل منها ما هي واردة بالنهي مطلقاً وليس كذلك فذلك فيكون مرجوحاً ومنها ما هي واردة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يعارضه حديث عبادة اذا قل على اجازة القراءة خلف الامام انتهى قلت وفيه ما دللنا فانا لا نسلم ان يشترط في التعارض كون النهي بخصوص الفاتحة بل اذا كانت العمى واردة لمطلق القراءة تكون للفاتحة ايضاً وان شئت زيادة تفصيل فاستمع لما نقول لا شك ان مفهوم حديث المنع ان كل قراءة ممنوعة خلف الامام ومفهوم الاحاديث المتقدمة ان بعض القراءة اى قراءة الفاتحة ليست بممنوعة بل هي واجبة وهل تظن ان لا تعارض بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فنقول هذا البعض ليس فيها حديث يدل على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى يعارض به الاحاديث الواردة في قرأتها خلف الامام خصوصاً لا يرجع الى ما قل فقد بينا ان الدلالة على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً لا يشترط في التعارض بل يكفي فيه كون الحديث دالاً على النهي عن مطلق القراءة ولا يجب كل الجواب ان هذا البعض قال بنبوة ذلك ومنها ما يدل على كفاية قراءة الامام للمقتدى وانه لو لم يقرأ للمقتدى صححت صلاة بقراءة امام

كما حديث الثامن والحادى عشر والثالث عشر فيمكن ان يعارض ما صح منه باطلاقه
 الاحاديث الواردة في ايجاب قراءة الفاتحة خلف الامام بموجبها او خصوصها ونحوها
 طريق الجمع بينهما انتهى ووجه الجمع بان هذا البعض قد اعترف بان حديث الكفاية بطلان
 يعارض الاحاديث الواردة في خصوص الفاتحة ولم يشترط كون الحديث دال على كفاية
 الفاتحة خصوصاً وامّا ثانياً فان تخصيص هذا القائل حديث الانصات والآية
 القرآنية بالصلوة السرية وتقييده بقراءة المقتدى بكونه مخالفاً في التبرؤ والاستماع في الصلوة
 الجهرية تخصيص بلا دليل ولا ادري كيف يحكى هذا القائل تخصيص عموم الحديث والآية
 من غير حجة بنية يحجج دراي من عند نفسه ولا ادري بل يقدم هذا القائل فمه على فهم بعضنا
 حيث يقول ان حديث المنازعة ايضا لا يدل على وجوب الانصات في الجهرية
 السكتات فان اصحابه تركوا القراءة مطلقاً في الجهرية وامّا ثالثاً فلان قوله بل
 ما هي واردة بالنسبة مطلقاً وليس منه بذلك فيكون مرجوحاً انتهى ليس الا من قلته
 اعتناء بالاحاديث فان حديث الانصات والتنازع مرويان في الصحيحين
 الاحتجاج بهما ومعومهما النسبة عن القراءة صريحاً وامّا رابعاً فلان قوله ومنها هي
 واردة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يعارضه حديث عبادة اذا حل على اجازة
 القراءة خلف الامام انتهى غرق للاجماع فان حل حديث عبادة على اجازة القراءة
 من غير تاركه ووجوب حل غير مرضي وضمنها حديث المنازعة اخرجه مالك
 عن ابن شهاب الزهري عن ابي كعب بن الاشعث عن ابي هريرة عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انصرف من صلوة جهر فيها بالقراءة فقال بل قرا معي منكم من هه
 فقال رجل انما يا رسول الله فقال اني اقول مالي انا نزع القرآن فانتسب انك

عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر من الصلوة حين سمعوا ذلك أنزجه
 أبو داود والنسائي من طريق مالك وأخرجه الترمذي من طريق مالك وقال مسند
 حديث من وأخرجه ابن ماجه من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن أبي عمير
 أبي هريرة يقول صلى الله عليه وسلم صلوة نطقنا الصبح فقال بل قرأناكم من
 الله فقال رجل أنا يا رسول الله فقال أني أقول مالي أنازع القرآن وأما وجه
 التعارض فهو أن الأحاديث المتقدمة تدل على وجوب قراءة الفاتحة في السرا والنجوى
 وحديث الحسن بن زيد يدل على أنه من مطلق القراءة في النجوى وهل هذا إلا التعارض
يقول العبد الخاطي الجاني المشبلي الأعظمي أنما في عندي أن مفهوم هذا
 الحديث منع القراءة في السرية أيضا قال أبو الوليد الباجي ومضى سناز عثم لم
 أن لا يفرده بالقراءة ويقرؤه من التنازع بمعنى التجاذب كذا في الزرقاني
 للموطأ وقال في غرائب الحديث صلى الله عليه وسلم فلما سلم من صلوة قال
 مالي أنازع القرآن أي اجاذبه وذلك أن بعض المأمومين قرأ خلفه استنقه و
 هذا يدل على أن التنازع واقع أيضا إذا أسر الإمام وقرأ الموم خلفه ولو سراً
 كيف لا ويصدق على المتقدم حينئذ أنه لا يفرده الإمام في القراءة بل يقرأ معه
 وهذا هو معنى التنازع ولكل قول لو كان مفهوم الحديث المنع في السرية لكانوا
 تركوا القراءة في السرية أيضا فانهم أحق بغير كلام الرسول صلى الله عليه وسلم
 فنقول ليس في الحديث ما يدل على أنهم تركوا القراءة في السرية بل فيه بيان
 تركهم القراءة في الصلوة بالجملة وأما السرية فمكوت عنها إذا ظهر لك أن الأحاديث
 الموجبة لقراءة الفاتحة خلف الإمام تعارضها الأحاديث التي ليس لاحد منها عزية على الآخر

بلغ واحد من الاجتهاد فضلا عن ان يخص به الآية وتقول ان ثبت سبيل الحج
 بين الاحاديث فاعلم ان حديث عبادة المتقدم من غير ذكر الجملة الاستثنائية
 فيها وحديث ابى هريرة مروي عن الامام والفقه قال الترمذي في جامعه
 واما احمد بن حنبل فقال معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقيدها
 بفاتحة الكتاب اذا كان وحده واجتج بحديث جابر بن عبد الله حيث قال من صلى
 ركعة لم يقرأ فيها بام القرآن فلم يصح الا ان يكون وراد الامام قال احمد فمذاويل
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تاول قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة
 لمن يقرأ بفاتحة الكتاب ان هذا اذا كان وحده انتهى ولعلك تقول بل
 نترك الاحاديث الموجبة لقراءة الفاتحة على عمومها ونناول الاحاديث التي تعارضها
 كحديث الانصاف والمنازعة واثبتنا قلت فحينئذ يلزم مخالفة الآية القرآنية فتذكر
 ما قدمنا واما حديث عبادة التي وقع فيها الجملة الاستثنائية فضعيف لا يصلح
 المعارضة حتى نحتاج الى التوفيق بينها وبين الاحاديث الماضية فانما رويت من
 عديدة ولا يخلو واحد منها من الضعف فاما الطريقة التي فيها محمد بن اسحق فلان ابن اسحق
 ضعيف وقد اعطى بعض العلماء بثوق محمد بن اسحق بن يسار ناعلا عن عيون الاثر
 ونحن نقول اذا وقع اختلاف في تعديل احد وجوه فان صدر الحج مبينا
 من عارف بالاسباب فلا شك ان الحج يقدم على التعديل ولو كان التعديل
 من عارف بالاسباب والحج والتعديل قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبه الفكر والحج
 مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبينا من عارف بالاسباب
 لانه لو كان غير مفسر لم يقدح فحينئذ ثبت عدالته وان صدر من غير عارف بالاسباب

لم یعتبر به ایضاً انتهى و سره ان المعدل العارف بالاسباب یکمن ان لا یطلع علی الحجج
واما یخرج فاذا صدق بیضا من عارف بالاسباب فلا یکون فی غالب الاوقات اللاحقه
الاطلاع علی وجه الحجج فنقول قد صدق یخرج بیضا من العارف بالاسباب فی محمد بن
اسحاق فقال یحیی القطان اشبه ان محمد بن اسحق کذاب کذا فی سیر ان الاعتدال
للذہبی وقال سلیمان التیمی کذاب کما فی عیون الاثر فیکدم فی الحجج علی التعديل و
ان صدق التعديل من عارفی الاسباب و کیف یغین ان اشال یحیی بن القطان یؤمن
التیمی قد تسا لیا و بل هذا الاطن السوء بالثقات و ما فی عیون الاثر و اما ترک یحیی القطان
حدیثه فقد ذکرنا سبب فی ذلک و کذبیه یا و روایه من و سبب بن خالد من مالک
عن هشام فهو من فو قه و هذا الاسناد یتبع لشمس انتهى فلا یجوز نفعاً فان حکم
بان سبب تکذیبه لیس لاروایه من و سبب بن خالد عن مالک عن هشام ظنی من
ابن سید الناس و تخیل ان یکون سببه غیر ذلک فان یحیی لم یبین ان سبب تکذیبه
ذلک بل المذکور فی الروایه ان و سبب بن خالد خبر یحیی القطان بتکذیب ابن سحبت
فاستفسر القطان حتی جز التکذیب لى هشام لیس فیہ ان یحیی کذب لابل تکذیب سبب
ابن خالد یا و اما الطريقه الی فیہ نا ف بن محمود فلان نا ف مجبول قال ابن عبد البر کما
تندیب التندیب و قال فی ابجود النقی قال بن عبد البر مجبول و قال الطحاوی
لا یعرف انتهى و اما الطريقه الی روى فیها مجبول عن عباده فلان کما لا یمسح من عباده
قال یحیی بن التندیب قال ابو بکر البزار روى مجبول عن جماعة من اصحابه
عن عباده و ابی الدرداء و حذیفه و ابی ہریرة و جابر و لم یمسح منهم انتهى و قال فیہ
ایضاً قال الترمذی یمسح مجبول من و انک و ابی بنہ و یقال انه لم یمسح من واحد

من اصحابه الانتم واکھدث ضعفہ احمد و جاحد قالہ الزلیحی و ذہب
الاستثنائیۃ لهذا اکھدث لم یس سندہ بذلک کذا فی الذیل
المام اکبر اکمل استاذی و ملاذی مولانا احمد علی المحدث
و قتیہ فی حیاتہ غوازل الدہر و رب المنون فمن علیہ بعد مات
کلائے فی ہذا الباب و اشد الموفق للصواب و امیر

احمد شاہ علی بنظم و الصلوۃ والسلام علی رسولہ الکریم قدہ الر
المسماۃ باسکات المعتدی علی انصاف المعتدی للعالم
ذی الجہد علی و الفخر علی المولوی محمد علی ادا مہ اللہ الو
فی المطبع النظامی بحسن النظام و الطیب لالہ
المحرم اکرام شہ نمان تسعین بعد الالف و اللہ

۱۴۹۸

ہجرتہ نبی علیہ فیض الصلوۃ و علی السلام ہاتھ

نقل الانام محمد الدوبید الرحمن بن احمد
محمد رشید بن محمد رشید
الرحمن

و ختمہ مستعلی الخاتمہ و علامتہ خطہ فی المطبعہ



ان اعنی بالطبع طبع علیا و رسم اسمہ لیسابند
طبع ہذا الرسالۃ فی المطبعۃ النظامیۃ الواقعہ
فی ہذا النقطۃ لا فی غیرہ فقط + + +

